الأنباء
الاحد 8 يناير 2012

الزنكي: الكويت وڤيتنام تتفقان على مقاربة جديدة للقضايا المالية الخاصة بمشروع المصفاة المشترك

فاروق الزنكي في لقطة جماعية في وفد مؤسسة البترول الكويتية إلى ڤيتنام

هانوي ـ كونا: قال الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية فاروق الزنكي انه ناقش مع نائب رئيس الوزراء الڤيتنامي هوانغ ترونغ ها الحلول المناسبة لضمانات العملة الأجنبية اللازمة لمشروع مجمع مصفاة (نغي سون) للبتروكيماويات المشترك.

وقال الزنكي في تصريح «كونا» انه «بمجرد ان تتضح التبادلات الخارجية والقضايا المالية الأخرى سنكون في وضع يمكننا من تقديمها (الضمانات) الى مجلس ادارة مؤسسة البترول الكويتية لاتخاذ قرار نهائي بشأنها».

واشار الى التزام كل من الكويت وڤيتنام بهذا المشروع، موضحا أنه ناقش مع المسؤول الڤيتنامي ايضا «قضايا أخرى للدفع بالمشروع قدما».

وسيقام مشروع مصفاة تكرير النفط ومجمع البتروكيماويات (نغي سون) وهو أكبر وأهم مشروع تكرير في ڤيتنام المتعطشة لقطاع الطاقة في مقاطعة (ثان هوا) الشمالية الواقعة على بعد نحو 180 كيلومترا الى الجنوب من هانوي.

وستقوم مؤسسة البترول الكويتية بتزويد المشروع المشترك مع ڤيتنام واليابان بنسبة 110٪ من النفط الخام.

وسيكون للمصفاة القدرة على معالجة عشرة ملايين طن من النفط سنويا أو ما يعادل 200 ألف برميل يوميا بغية بدء التشغيل بحلول عام 2015 أي بعد اربع سنوات من بدء اعمال البناء. وسيشمل المشروع أيضا مجمعا للبتروكيماويات ومرافق للطاقة وخط أنابيب ونظم تخزين جنبا الى جنب مع نظام المعلوماتية. ومن بين المنتجات الاساسية التي سينتجها المشروع ويقدمها للبلدان المجاورة غاز البترول المسال والبنزين والديزل ووقود الطائرات للسوق المحلي اضافة الى البنزين والبولي بروبلين والباراكسيلين.

ويسهم في المشروع كل من الكويت وڤيتنام واليابان، حيث تعمل شركة البترول الكويتية العالمية الذراع الدولية لمؤسسة البترول الكويتية مع شركة (بتروڤيتنام) الحكومية واثنتين من الشركات اليابانية في المشروع.

ويوفر المشروع المشترك الذي دشن في عام 2008 لمؤسسة البترول الكويتية اطارا لتوسيع وتعزيز أنشطتها في ڤيتنام. وكانت مؤسسة التمويل الدولية وهي عضو في مجموعة البنك الدولي ومقرها الولايات المتحدة وافقت العام الماضي على تمويل البناء.

وبناء على الموافقة قالت مؤسسة التمويل الدولية انه من المتوقع ان يستفيد المشروع من النمو المستمر المتوقع في الطلب على المنتجات المكررة في ڤيتنام التي تبلغ نحو 6٪ سنويا على مدى العقد الماضي ويتوقع أن يستمر في المدى البعيد.

ومن المتوقع أيضا أن يوفر المشروع أكثر من 33 ألف فرصة عمل في ذروته خلال فترة التشييد وفقا لمؤسسة التمويل الدولية.

وحضر الاجتماعات التي عقدت امس هنا ايضا العضو المنتدب للتسويق العالمي في مؤسسة البترول الكويتية ناصر المضف ورئيس شركة البترول الكويتية العالمية حسين اسماعيل ونائب العضو المنتدب في الشركة محمد راشد جاسم وعدد آخر من المسؤولين.

«الأولى للوساطة»: غياب السيولة والمحفزات دفع السوق إلى الهبوط

قال التقرير الاسبوعي للشركة الاولى للوساطة المالية ان تراجع سوق الاوراق المالية خلال نهاية الاسبوع الماضي بشكل لافت بسبب غياب السيولة والمحفزات التي تدعم بدورها حركة المحافظ والصناديق والافراد. وأضاف التقرير ان حالة التذبذب دفعت المتداولين نحو موجة بيع قوية على مستوى عشرات الاسهم المدرجة، مما افقد المؤشرات العامة للسوق لتوازنها كي تقفل عند مستوى 5726 نقطة وهو مستوى سجله خلال العام 2004 اي ما قبل سبع سنوات تقريبا. وذكر التقرير ان وتيرة التداول شهدت غيابا واضحا للسيولة المعتادة في سوق الاوراق المالية مما جعل البيع سيد الموقف وذلك لاسباب تتعلق بتخوف الاوساط الاستثمارية من نتائج اعمال بعض الشركات وعدم اهتمام الجهات الحكومية مثل هيئة الاستثمار بالسوق والاسهم المدرجة، الامر الذي تساوى معه الجميع.

وأشار التقرير الى ان السوق بحاجة ماسة الى معالجة بعض القضايا التي اثرت فيه ومازالت كذلك حيث تراجعت بنسبة تلامس الـ 20٪ خلال العام 2011 على صدى غياب التمويل ودعم القطاع الخاص وغيرها من الاشكاليات. واكد على ان الوضع الحالي للبورصة يجعلها امام تحد كبير قد يدفع بتداولاتها للعام الحالي نحو مزيد من الخسائر وهو ما قد يهدد بخروج شركات مختلفة من السوق بحثا عن فرص مجدية، وذلك اذا ما استمرت الظروف نفسها التي تلقى بظلالها على الحركة العامة للسوق منذ فترة طويلة وحتى الآن. وذكر ان تراجعات السوق في الاسبوع الاول من العام 2012 هو انعكاس للنتائج المالية المتوقعة للشركات المدرجة عن الربع الاخير او الاقفالات السنوية ما يشير الى انها لن تكون مرضية لعموم المستثمرين خاصة الصغار منهم الذين لم يعوضوا خسائر الاعوام الماضية منذ اندلاع الازمة المالية التي كانت سببا في تحييد الكثير من الكيانات المالية عن السوق.

واوضح ان جلسات الاسبوع الماضي شهدت تراجعا على مستوى المؤشرات العامة التي ظلت ومازالت متراجعة منذ فترة طويلة، لافتا الى ان استمرار السوق في خسارته اليومية يجعله في ازمة جديدة بعيدة عن الازمة المالية العالمية التي اثرت على قطاعاته وما زالت آثارها السلبية حاضرة. وأشار الى ان وتيرة التداول تسير عكس التوقعات، خصوصا أن هناك انباء ايجابية منها وجود فائض في الموازنة العامة للدولة وبوادر الحركة على بعض الاسهم خاصة القيادية ولكن ما اثير عن سلبية بعض النتائج للشركات عن العام الماضي كان له تأثير كبير في حركة الاسهم المدرجة وهو ما قد ينذر بخسائر فادحة على الشركات التي ينصب جل نشاطها في الاسهم والمضاربات اليومية. وبين التقرير ان هناك حزمة من السلع مازالت تحتفظ بثقة المحافظ والصناديق فيها وهو ما انعكس على ثباتها واستمرار تماسكها خلال تراجعات المؤشر العام في الجلسات السابقة.

«المشورة»: تراجعات حادة للبورصة

قال تقرير شركة المشورة والراية الاسبوعي ان مؤشرات سوق الكويت للاوراق المالية تراجعت بقوة بنهاية الاسبوع الاول من العام الجديد وخسر مؤشر السوق الوزني 1,6٪ بعد ان خسر 6,31 نقطة ليكسر حاجز مستوى 400 نقطة مستقرا على مستوى 399,31 نقطة، وكذلك خسر مؤشر المشورة للاسهم المتوافقة مع الشريعة 1,5٪ تعادل 6,41 نقاط ليقفل على مستوى 434,95 نقطة، بينما لم تتجاوز خسائر مؤشر المشورة للاسهم الاسلامية 0,2٪ فقط تعادل 0,83 نقطة مقفلا على مستوى 386,86 نقطة.

وأوضح التقرير ان نشاط الاسهم الاسلامية والمتوافقة استقر على ارتفاع محدود بلغ 2٪ قياسا بمعدل الاسبوع الاخير من العام الماضي حيث ان هناك فرقا في عدد الجلسات والتي كانت 4 فقط خلال الاسبوع الماضي، وزيادة النشاط على مستوى السوق العام جاءت بدعم من صفقتين فقط على سهم مدينة الاعمال كانتا بحوالي 70 مليون سهم مما رفع نشاط اسهم المؤشر العام بنسبة 14,3٪، مقابل تراجع سيولة الاسهم في المؤشر العام بنسبة 26,1٪ وكان انخفاض سيولة الاسهم التقليدية بنسبة 11٪ و2,9٪ كان تراجع سيولة الاسهم الاسلامية. وبين التقرير ان الاسهم الاسلامية استحوذت على نسبة 48٪ من النشاط الاجمالي و35٪ للاسهم التقليدية و17٪ كانت نسبة الاسهم المتوافقة من النشاط، وعلى النقيض كانت 41٪ من السيولة لصالح الاسهم المتوافقة مع الشريعة بينما ذهب 33٪ من السيولة للاسهم التقليدية و26٪ للاسهم الاسلامية.

«كافيو»: أوروبا في أزمة .. والمستفيد الدولار

قال تقرير شركة كافيو للوساطة المالية ان النظرة التشاؤمية بقيت مرافقة لتوقعات عام 2012 من قبل المستثمرين رغم التحسن الملحوظ في سعر صرف اليورو مقابل الدولار يوم الجمعة الماضي ولكن المخاوف من أزمة الاتحاد الاوروبي مازالت هي المسيطرة على الأسواق، حيث زادت المخاوف بعد أن انهي المزاد الايطالي يوم الخميس ببيع 7,02 مليارات يورو من سندات لأجل ثلاث وعشر سنوات. وقيام ايطاليا بدفع تكاليف اقتراض مرتفعة جدا، خاضعة بذلك لطلب المستثمرين عائدا اقترب من 7٪.

وأضاف التقرير: «مع ذلك تمنت اليابان أن تعزز دول اوروبا آلية الانقاذ، وأبدت استعدادها لمساعدة الاتحاد في تخطي أزمته بشرط تقديم الاتحاد خطة عمل مقنعة قبل أن تتعهد من جهتها بأي التزام. ويأتي تعهد اليابان بالرغم من فقدان الاسهم اليابانية أكثر من 17٪ من قيمتها منذ تعرضها للكارثة الطبيعية في مارس الماضي».

وتراجع اليورو مقابل الين الياباني الى أدنى مستوى له منذ عشر سنوات محققا 99,60 ينا، مؤكدا الين بذلك بقاءه الملاذ الآمن عند الاضطرابات العالمية، بينما سجل اليورو تراجعا لأدنى مستوى له في عام ونصف العام أمام الدولار ليصل الى مستويات 1,2858 دولار، وأغلق عند مستويات 1,2955 بانخفاض قدره 2,9٪ في عام 2011، مع توقعات كبار المحللين بأنه سوف يتجه في عام 2012 لتحقيق مستوى 1,2500 دولار. كما ساعد هبوط اليورو على ارتفاع مؤشر الدولار الى 80,854 وهو المعدل الأعلى له منذ يناير 2011، مصحوبا ببيانات اقتصادية ايجابية كمؤشر مبيعات المنازل ومؤشر ثقة المستهلك، وتزايد تفاؤل الأميركيين بشأن سوق العمل والوضع المالي الأميركي، لكن مع تراجع في أسعار المنازل الأميركية بنسبة 3,4٪ في أكتوبر والتي مازالت تعرقل نمو الاقتصاد. وأنهى الذهب تداولاته بمكاسب 10٪ رغم خسائره الفصلية. فقد تراجع مقتديا بالمعادن الصناعية وتأثر المعنويات من مخاوف النمو الاقتصاد العالمي وأزمة منطقة اليورو بالإضافة الى تهديدات إيران ليصل عند مستويات 1564 دولارا للأونصة بعد انخفاضه إلى 1522,50 دولارا للأونصة. كما حقق البلاتين خسائر بنسبة 2٪ وهي الاقل منذ عامين. وتوقف الفضة عند 27,70 د/ للأونصة بعد أن حقق مستويات متدنية عند 26,16 دولارا.

إنهاء الرفض البريطاني للقواعد المالية الأوروبية الجديدة خلال 5 سنوات

بروكسل ـ د.ب.أ: أشارت مسودات اتفاقية اوروبية مثيرة للجدل يجري تداولها في مقر المفوضية الاوروبية بالعاصمة البلجيكية بروكسل ول من أمس الجمعة الى ان الخلاف حول القواعد الجديدة المنظمة لميزانيات الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي والذي ادى الى رفض بريطانيا لهذه القواعد التي اقرتها كل الدول الاخرى في الاتحاد ستتم تسويته خلال السنوات الخمس المقبلة. وكانت بريطانيا قد استخدمت حق النقض (الڤيتو) ضد اتفاقية اوروبية جديدة تستهدف فرض قواعد اشد صرامة على ميزانيات الدول الاعضاء في منطقة اليورو وتعديل معاهدة الاتحاد الاوروبي خلال القمة الاوروبية التي عقدت الشهر الماضي.

وقد اضطرت باقي دول الاتحاد الى تمرير الاتفاقية مع بقاء بريطانيا خارجها.

وفي مقابلة مع هيئة الاذاعة البريطانية «بي بي سي» اصر رئيس الوزراء البريطاني ديڤيد كاميرون على ان التعديلات التي يجري النقاش بشأنها يجب الا تسمح لدول منطقة اليورو بالتأثير على سياسات الاتحاد الاوروبي ولا ان يتم تطبيقها على الدول غير الاعضاء في منطقة اليورو مثل بلاده.

وأضاف ان التوصل الى توافق بشأن هذه النقطة ينطوي على صعوبة كبيرة من الناحية القانونية.

هولندا تهدد بإقصاء الدول المتأزمة من منطقة اليورو

ألمانيا ـ د.ب.أ: حث رئيس الوزراء مارك روته على مواصلة العمل من أجل التغلب على أزمة الديون التي تواجهها منطقة اليورو (17 دولة)، وهدد الدول الأعضاء المتأزمة بمواجهة إجراءات صارمة تصل إلى حد إقصائها من المنطقة. وأكد أنه يؤيد وجهة نظر ميركل التي ترى أن الأزمة لا يمكن حلها بضربة واحدة «فالمعجزات لا توجد للأسف إلا في الأساطير». وأشار روته إلى أنه من المهم أن تمسك هولندا وألمانيا بحبل واحد «فالموضوع يتعلق بشكل مباشر برفاهية مواطنيهما»، وهو الأمر الذي يتعذر تحقيقه في ظل اضطرار مواطني البلدين للاستمرار في العمل لمدة أطول وحتى بلوغهم سن الخامسة والستين في الوقت الذي ترفض فيه دول اليورو ذات المديونية الضخمة اتخاذ نفس الإجراءات. وقال روته إنه لا يجوز استبعاد احتمال اجبار أي دولة من منطقة اليورو على الخروج من المنطقة في حال مثلت هذه الدولة خطرا على اليورو.

السلة الاقتصادية

www.waleedalhaddad.com
@drwalhaddad

بقلم: د.وليد عبدالوهاب الحداد

قواعد الاختيار المناسب لأعضاء مجلس الأمة (1 ـ 2)

منذ بداية الاعلان عن الانتخابات التشريعية بدأنا في سلسلة من المقالات المناسبة للحدث فكتبت ثلاث مقالات تحدد الطموحات الاقتصادية والادارية المقبلة ثم اتبعناها بمقالين حول ادارة الانتخابات لدعم اخواننا المرشحين في حملاتهم الانتخابية واليوم مقالنا موجه للناخبين من خلال تحديد القواعد الفعالة لاختيار المرشحين، فبقدر اختيارنا المناسب للمرشحين سينتج عنه برلمان معطاء وجيد وقوي وأمين ولديه القدرة على تحقيق الانجازات فحري بنا ان نشدد على هذا الموضوع لتحقيق اهدافنا في برلمان فعال، من الامور المهمة في شريعتنا الغراء هي اهتمامها بتفعيل القرار الجماعي للمجتمع والزام الحاكم والمحكوم بهذه القرارات بنظام سمي الشورى وهو مشابه للنظام الديموقراطي الغربي ولكن الاختلاف هنا ان الشورى تأتي بعد احكام الكتاب والسنة ولا يجوز ايضا تشريع احكام تخالف الشريعة وفيما عدا ذلك فالامور مفتوحة للمجتمعات الاسلامية لاتخاذ قرارات تخص حياتهم اليومية في الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وفي سورة آل عمران اكد الله على موضوع الشورى عندما وجه النبي ﷺ لاعتماد موضوع الشورى حتى بعد هزيمة احد التي اعتمد فيها النبي ﷺ على مشاورة المسلمين اذ كان رأيه ﷺ ان يتحصن المسلمون في المدينة وكان رأي الصحابة رضوان الله عليهم ان يخرجوا لمواجهة الكفار وبعد الهزيمة انزل الله قوله عز وجل (فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الامر) وانزل الله سبحانه وتعالى بعد ذلك سورة كاملة في موضوع الشورى وسميت هذه السورة بالشورى دلالة على اهمية هذه السورة في حياة المسلمين والمتمعن في سورة الشورى يجد مواصفات نظام الشورى كاملا في هذه السورة والتي نعد القراء الكرام بافراد مقالات خاصة فيها ومن الامور التي حددتها هذه السورة مواصفات اهل الشورى في قوله عز وجل (فما اوتيتم من شيء فمتاع الحياة الدنيا وما عند الله خير وأبقى للذين آمنوا وعلى ربهم يتوكلون، والذين يجتنبون كبائر الاثم والفواحش واذا ما غضبوا هم يغفرون، والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون، والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون وجزاء سيئة سيئة مثلها فمن عفا وأصلح فأجره على الله انه لا يحب الظالمين، ولمن انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل انما السبيل على الذين يظلمون الناس ويبغون في الارض بغير الحق اولئك لهم عذاب اليم، ولمن صبر وغفر ان ذلك من عزم الامور..... الآيات)، ويمكن ايجازها بالآتي:

1. القوة والامانة: هي اولى مواصفات اهل الشورى والقادة في الاسلام قد لا تكون مذكورة في هذه السورة ولكن ذكرت في سور اخرى في قوله عز وجل (استأجره ان خير من استأجرت القوي الامين) فالقوة والامانة مهمة للقيادي كما في قوله ﷺ «المؤمن القوي خير من المؤمن الضعيف» فلنتصور لو اتصف اعضاؤنا بالقوة والامانة ماذا سنجني على مستوى المجتمع الكويتي.
2. العلم: ايضا في سورة اخرى يقول الله عز وجل (أن الله اصطفاه عليكم وزاده بسطة في العلم والجسم) ويقول الله عز وجل (انما يخشى الله من عباده العلماء) فلا شك ان التعليم مهم جدا في عصرنا هذا لأي قيادي على مستوى المؤسسة التشريعية في اختصاصات متعددة تهم المجتمع وبدون العلم لا يستطيع حامل لواء التشريع والرقابة البرلماني ان يمارس وظيفته على الوجه الصحيح.
3. عدم التكالب على المصالح: كما في بداية السورة في اعلى المقالة (فما اوتيتم من شيء فمتاع الحياة الدنيا) ولعل من افسد الامور في السلطات التشريعية تقديم المصالح الخاصة على مصلحة المجتمع فدورها الرقابي والتشريعي لصالح المجتمع لا يتم مع تقديم المصالح الخاصة ويفسد المؤسسة التشريعية.
4. بذل الاسباب والتوكل على الله واقامة الصلاة: من المشاكل التي تواجه المؤسسات التشريعية هي عدم الاتصاف بمفهوم التوكل الشرعي وهو بذل الاسباب ثم التوكل على الله عز وجل اي التخطيط والعمل الاستراتيجي والرقابة الصارمة ثم الاتكال على الله فلنتصور مثل هذه المواصفات السامية في اعضاء المؤسسة التشريعية كم يمكن ان تزيد من الفعالية في الاداء البرلماني، وأيضا موضوع الالتزام بالواجبات الدينية مثل الصلاة كما ذكر الله عز وجل في سورة الشورى فمن يلتزم بأوامر الرحمن في اداء الواجبات الشرعية فلا شك في انه سيلتزم بالقوانين واللوائح في المؤسسة التشريعية وأيضا سيلتزم بوعوده الانتخابية.
5. الايمان بالعمل الجماعي والالتزام به: كما في قوله عز وجل (وأمرهم شورى بينهم) كثير من اعضاء البرلمان لا يؤمنون بالعمل الجماعي والقرار الديموقراطي او الشورى فتراهم لا يقبلون برأي الاغلبية ويأتون بأفعال تؤدي الى الاضرار بالقرارات الجماعية اذا لم توافق اهواءهم او مصالحهم فمن المهم جدا التأكد من ايمان الشخص قبل التصويت له بالقرار الجماعي والشورى من خلال ممارسته لاعماله في حياته اليومية فاذا اتصف بالتسلط والقرار الاستبدادي فخير لنا الا نعطيه الفرصة للدخول الى البرلمان حتى لا يفسد العمل البرلماني للمجتمع ولقد رأينا كيف ان النبي صلى الله عليه وسلم نزل عند رأي صحابته وغير رأيه في موضوع غزوة احد فمن المهم الالتزام بالقرار الجماعي متي ما اتخذ.
6. البذل والعطاء: في قوله عز وجل (وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون) فالبذل والعطاء مهم جدا في الامر التشريعي فالذي يتصف بالبخل وعدم اداء واجباته في الزكاة والانفاق فمن باب اولى انه لن يعطي المجتمع وسيحارب اي عطاءات مستحقه لافراد المجتمع فاذا هو اثناء حياته لم يؤد واجباته الاجتماعية والشرعية تجاه المجتمع فمن باب اولى انه لن يؤديها عندما يكون عضوا فاذا كان احد المرشحين لديه المال ولم يبذل منه لمجتمعه قبل الترشيح فمن باب اولى الا نعطيه الفرصة ايضا ليبخل علينا في البرلمان لانه دخل البرلمان لتحقيق مصالحه الخاصة.

خبير سعودي: تحويلات الأجانب في السعودية تجاوزت 105 مليارات ريال في 2010

الرياض ـ د.ب.أ: قال خبير اقتصادي سعودي إن تحويلات الأجانب في البلاد وصلت لنحو 105 مليارات ريال سعودي ما يعادل (28 مليار دولار) خلال عام 2011، في الوقت الذي تجاوزت فيه تحويلات الأجانب للخارج 700 مليار ريال ما يعادل (168,66 مليار دولار) خلال 10 سنوات الماضية.

ونقلت صحيفة «الرياض» السعودية عن الخبير الاقتصادي فهد بن جمعة قوله إن «استمرار تدفقات تحويلات الأجانب للخارج والتي تجاوزت 700 مليار ريال خلال العشر سنوات الماضية و105 مليارات ريال خلال العام الماضي فقط كان نتيجة استقدام العمالة المنزلية بدون ضرورة ملحة والعمالة السائبة».

وأشار إلى أن عدد الأجانب المقيمين في البلاد 8,4 ملايين عامل، مما ساهم بحسب قوله في إجهاض «عملية السعودة» و«الإحلال والتوطين».

وحذر من تزايد تحويلات الأجانب التي تتزايد عبر القنوات الرسمية، إلى جانب وجود مثل هذا المبلغ بالقنوات غير الرسمية، الأمر الذي اعتبره يؤثر سلبيا على ميزان المدفوعات، والتحويلات الأجنبية جزء من هذا الميزان.

وطالب ابن جمعة بأهمية فتح حساب بنكي خاص لكل عامل وافد مهما كانت صفته على أن يتم تحديد الراتب عند فتح الحساب طبقا لعقده للحد من تمرير الأموال السعودية للخارج بطرق غير نظامية وأهمية طلب كشف الحساب للوافد عند تجديد الإقامة أو الخروج، مما يسهل حساب التحويلات الأجنبية من الرواتب والمستحقات، ومقارنته بما تنشره مؤسسة النقد من إحصائيات رسمية وتقديرات دخول العمالة الوافدة طبقا لرواتبهم الشهرية.

زيادة التبادل التجاري بين دول الخليج إلى 140 مليار دولار

الرياض ـ د.ب.أ: توقع مسؤول خليجي أن تثمر مبادرة العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز الانتقال لمرحلة الاتحاد الخليجي عن زيادة التبادل التجاري بين دول المجلس الست إلى 140 مليار دولار في 2012 مقابل 90 مليار دولار العام الماضي.

وأكد أمين عام اتحاد الغرف التجارية لدول مجلس التعاون الخليجي عبد الرحيم نقي في تصريح لصحيفة «الوطن» السعودية أن المرحلة المقبلة لاقتصادات الخليج ستشهد ازدهارا في مختلف المجالات وستحقق الاندماج والتكامل فيما بينها من خلال المشاريع الخليجية المشتركة، التي نجحت سابقا مثل مشروع الربط الكهربائي وكذلك مشاريع مستقبلية مثل مشروع السكك الحديدية الذي يبلغ حجم تكلفته 2,7 مليار دولار.

وفي السياق ذاته، قال أستاذ المحاسبة بجامعة الطائف غرب السعودية د.سالم باعجاجة إن الاتحاد الخليجي سيسهم في تفادي ارتفاع مستويات التضخم التي سجلت نسبتها في المملكة 6٪ خلال 2011، إضافة إلى ارتفاع مستوى الانتعاش الاقتصادي المتوقعة بنسبة 20٪ في حال تم توحيد القاعدة الاقتصادية بين دول الخليج.

وبحسب الأرقام الصادرة عن مجلس التعاون الخليجي فإن حجم التبادل التجاري بين أعضائه بلغ نحو 14٪ خلال 2011، وأن قيمة التجارة البينية وصلت إلى 90 مليار دولار مقارنة بـ 79 مليار دولار خلال 2010.